javascript::

التقرير الختامي للمؤتمر الإقليمي حول

" الاستثمار والتكامل الاقتصادي"

9-10 ديسمبر 2014

مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- القاهرة

هدف المؤتمر:

عقدت إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالقطاع الاقتصادي بالتعاون والتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (sida) المؤتمر الإقليمي حول " الاستثمار والتكامل الاقتصادي" خلال يومي 9-10 ديسمبر 2014 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد هدف المؤتمر إلى تعزيز التكامل الإقليمي والاستثمار أخذا في الاعتبار مزايا إنشاء منطقة استثمار عربية وفقاً لما تم اقتراحه خلال أعمال القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية التنموية التي عقدت في الكويت عام 2014.

وفر المؤتمر فرصة لتقييم التدفقات الاستثمارية في المنطقة، وتحليل الإصلاحات القانونية الاستثمارية على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي، واتخاذ الأسهم من الأدوات الاقتصادية والقانونية القائمة لتحفيز الاستثمار، والتعلم من تجارب التجمعات الإقليمية الأخرى، ولا سيما رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتقاسم المناصب الدول الأعضاء على بناء منطقة استثمارية حرة متكاملة.

وجاء انعقاد ذلك المؤتمر الإقليمي في ضوء تعزيز التعاون القائم بين منظمة التعاون والتنمية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي بدأت بعقد ورشة عمل فنية مشتركة حول "اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية المعدلة: التحسينات الرئيسية وعملية التصديق"، الذي عقد في ابريل/ نيسان عام 2014. وقد جاء انعقاد ذلك المؤتمر للاجتماع الأول للجنة الفنية المعنية بشؤون الاستثمار والذي عقد يومي 7-8 ديسمبر 2014، والتي كانت تسعى إلى معالجة القضايا ذات الصلة بالاستثمار على أساس منتظم.

المشاركين

شارك في المؤتمر الإقليمي 50 مشاركا، بما في ذلك واضعي السياسات الاستثمارية من 13 دولة عربية، وممثلين من دول OECD (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، من المنظمات الإقليمية (مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة والزراعة للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، مجلس التعاون الخليجي، ومن القطاع الخاص (الشركة العربية لمصائد الأسماك) ، كما شارك خبراء من منظمي المؤتمر، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون والتنمية.

ملاحظات افتتاحية

- قام الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري- الأمين العام المساعد للقطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية بافتتاح أعمال المؤتمر مشيراً إلى أهمية هذا المؤتمر الإقليمي والذي يعد بمثابة استكمالا لورشة العمل الفنية المشتركة حول "اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية المعدلة: التحسينات الرئيسية وعملية التصديق"، التي عقدت في ابريل/ نيسان عام 2014، وأعرب عن تقديره لتعزيز

التعاون بين منظمة التعاون والتنمية وجامعة الدول العربية وشدد على قيمة حوار السياسات وتبادل الممارسات الجيدة بين الدول العربية لدعم جهودها لجذب الاستثمارات من داخل وخارج المنطقة. وأعلن التصديق مؤخرا على اتفاقية الاستثمار المعدلة من قبل الأردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، مشيرا إلى أن الاتفاق سيدخل حيز النفاذ بعد تصديق دولة عضو خامس لجامعة الدول العربية.

- السيد كارلوس كوندي، رئيس شعبة رئيس قسم الشرق الأوسط ، سكرتارية العلاقات العالمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، رحب فيها بفرصة التعاون مع جامعة الدول العربية. وشدد على الحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المنتجة في المنطقة، أي الاستثمارات التي تولد النمو الشامل وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى أهمية زيادة التدفقات الاستثمارية البينية. وأكد مجددا التزام OECD لتعزيز التعاون بين المنظمتين، وكذلك لمساعدة كل من الجامعة العربية والدول العربية في جهودها الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتعزيز مناخ الاستثمار في المنطقة؛
- السيدة مارجريتا ديفيدسون–العبدلي، مستشار في السفارة السويدية في القاهرة، أشارت إلى إعتقاد السويد في أن الاستثمار والتجارة من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين، الأمر الذي يفسر استمرار دعم السويد لبرنامج الاستثمار في الشرق الأوسط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

<u>نتائج اجتماع:</u>

<u>الجلسة التمهيدية – تحفيز التكامل الإقليمي من خلال الاستثمار</u>

ناقش المشاركون العلاقة بين الاستثمار والتكامل الإقليمي. في هذا السياق، أشاروا إلى الأتي:

- أن حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي بداية للتعافي من آثار الأزمة المالية العالمية والاقتصاديات الناشئة هي محركات النمو الجديدة، وهو ما يمثل 54٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2013، لكنه تراجع حصة البلاد العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 5.3 ٪ إلى 3.3٪ في عام 2013.
- الاقتصاديات النامية والانتقالية تشكل نصف فقط من أفضل 20 دولة اقتصادية وستة اقتصاديات من الدول النامية والانتقالية مرتبة بين أكبر 20 مستثمرين في الخارج في العالم.
- التجارة والاستثمار العربية البينية لم تصل بعد إلى المستويات المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، حيث يمثل مؤشر التكامل الاقتصادي العربي في 5.8٪ فقط. وظهرت علامات في الآونة الأخيرة على قدر أكبر من الاهتمام بالاستثمار داخل المنطقة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.
- من بين الاتجاهات الحديثة في اتفاقيات الاستثمار، واتفاقات التجارة والاستثمار بين الأقاليم أصبحت أكثر أهمية في تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق وداخلها. وتشمل هذه الاتفاقات ابيك وغيرها تحت المفاوضات بما في ذلك الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP – 12 دولة)، وعبر الأطلسي التجارة والشراكة الاستثمارية (TTIP – بما في ذلك البلدان التي لديها حصة 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP يشمل 17 دولة ويعد

الأكبر من حيث عدد السكان). ومن المتوقع أن تقوم تلك التكتلات بإحداث تغيير كبير في أنظمة الاستثمار وأنماطه، وللتعامل معها بنجاح تحتاج إلى مزيد من التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.

- معظم الدول العربية هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية المختلفة بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) ودول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي توسيع الأسواق وفتح قطاعات جديدة للاستثمار.
- الأثر الإيجابي لمزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما بشأن قضايا الاستثمار، ومن المسلم به تماما.

وأشار المشاركون أيضا ما يلي:

- على الرغم من أن العديد من الدول العربية قد قامت بإجراء إصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال الشاملة، ولكن الطريق ما زال أمامنا طويل (فقط 6 دول عربية مرتبة في الأماكن ال 50 الأولى في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من بين 189 بلدا). معظم الاستثمارات في البلدان العربية لا تلمس الاقتصاد الحقيقي وتسعى إلى الربح السريع دون الاهتمام إلى خلق فرص عمل جديدة أو نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- تتمثل التحديات الرئيسية على المستوى القطري، وتتمثل في عدم وجود الاستقرار والأمن، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية، بالإضافة إلى هيمنة القطاع العام في مجال الأعمال التجارية والنشاط الاقتصادي، وانعدام الشفافية والضعف في تنفيذ سيادة القانون. بينما على المستوى الإقليمي يعد التحدي الرئيسي هو القيود على التأشيرات والتي تؤثر على حركات المستثمرين.

جلسة 1 – موقف الأدوات الموجودة لتشجيع الاستثمار في المنطقة:

تقييم المشاركين الأدوات القانونية والاقتصادية القائمة لدعم الاستثمار.

على المستوى الدولي، لاحظوا أن:

- المزيد من المعاهدات الضخمة (مثل TPP، TTIP، RCEP) يجري التفاوض في جميع أنحاء العالم وتشكل ميزة جديدة من المشهد الاستثماري اليوم.
- من ضمن 2،902 معاهدات الاستثمار الثنائية (BITS) في جميع أنحاء العالم، وقعت الدول العربية على 734 من هذه المعاهدات، أبرمت العديد من هذه المعاهدات منذ سنوات عديدة كأداة للدبلوماسية الاقتصادية، لم تصدق على عدد كبير من المعاهدات وبالتالي فهي ليست في حيز النفاذ. من بين تلك المعمول يقترب البعض منها الآن إلى تاريخ الانتهاء بهم. وتعكس معظم المعاهدات الاستثمار في المنطقة العربية على الطريقة التقليدية. لديهم تعريف قائم عام عن الاستثمار، وتوفير الآليات التقليدية لحماية الاستثمارات والمعايير الخاصة بفض المنازعات الاستثمارية التي قد لا تعكس الأولويات والاستراتيجيات في البلدان المضيفة للاستثمارات اليوم. في جميع أنحاء العالم، تميل الدول أيضا إلى إبرام اتفاقات للتجارة الحرة (اتفاقيات التجارة الحرة) التي تشمل الأحكام الخاصة بالاستثمار والخدمات. مع العلم بأن عدد قليل من الدول العربية قد عقد اتفاقيات تجارة حرة من هذا النوع

- النزاعات الاستثمارية بين المستثمر والدولة آخذة في الارتفاع، بما في ذلك في المنطقة (وقد رفع المستثمرون 14 حالة نزاع استثماري ضد مصر لتسوية منازعات استثمارية منذ عام 2011)؛

- "تناسق تعاون و توحيد " هي الركائز الاساسية لتدريب اليوم الى جانب اعادة التوازن بين حقوق الدول و حقوق المستثمرين-

<u>على المستوى الوطني، لاحظوا أن:</u>

- العديد من الدول العربية في عملية مراجعة الأطر القانونية والمؤسسية لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية:
  - بعض الدول سنت مؤخرا قوانين استثمار جديدة (مثل الأردن)؛
  - بدأت بعض البلدان في اصلاح انظمتهم الاستثمارية (مثل مصر والمغرب وتونس والعراق)؛
  - بعض الدول أعلنت الإصلاحات القادمة (مثل الجزائر واليمن).
- في إصلاح قانون الاستثمار بها، قامت تونس بإعداد تقييم شامل وعملية تشاور شاملة، وجمعت وجهات نظر القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. ونص مشروع القانون أيضا إتباع نهج أكثر توازنا للدول والمستثمرين تشمل الحقوق والواجبات.

<u>وعلى المستوى الإقليمي، وناقش المشاركون:</u>

- الملامح الرئيسية والتعديل الذي أجري في يناير 2013 على اتفاقية الاستثمار لجامعة الدول العربية على اتفاقية عام 1980، وإلى أي مدى يضمن الحماية والمعاملة للمستثمرين العرب (أي عادلة والمعاملة العادلة، والحق في نقل بحرية رأس المال والعائدات بعد الوفاء بالالتزامات القانونية وفي عملة قابلة للتحويل المعترف بها من قبل صندوق النقد الدولي، الحق في الحصول على تعويض عادل في حالة نزع الملكية، والحق في توظيف العمالة الماهرة مهنيا، وتوسيع نطاق آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة)؛
- اقتراح للحصول على تأشيرة موحدة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب التي يمكن الاستعانة بها كأداة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي البيني. في هذا السياق، ناقش الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، بما في ذلك تحديد المستثمرين المؤهلين، والامتيازات المحددة الممنوحة لحاملي التأشيرات والكيانات المعنية بإصدار التأشيرات، ووضع المعايير والتزامات المستثمر. وفي هذا الإطار تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فترة محددة لاستكمال صياغة الاتفاقية، وإعداد البطاقة وشروطها، وكذلك التنسيق مع الدول العربية للإجراءات والمتطلبات ذات الصلة.

في حين تناول آليات تسوية المنازعات والمؤسسات المتاحة في المنطقة، بما في ذلك مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)، والذي تم عرض خلاله الفرق بين التحكيم الاستثمار و التحكيم التجاري الدولي ، وما هي القواعد للحصول على استخدام التحكيم الاستثمار، و كيفية تعزيز دورها في المنطقة العربية. كما أشاروا إلى تجربة CRCICA في التحكيم التجاري الدولي في منازعات الاستثمار الدولية والعربية متطرقين

إلـــــــى دور CRCICA فـــــــي تطـــــــوير التحكـــــــيم والوســـــــاطة الدوليـــــــة ، وأشاروا إلى الرؤية المستقبلية وأهمية الحاجة لتعزيز الشفافية في التحكيم الاستثمار؛

ودعا المشاركون إلى:

- تقييم الاستثمارات الثنائية القائمة في ضوء استراتيجيات التنمية الوطنية وأولويات الاستثمار والالتزامات الدولية والإقليمية.
- تطوير نماذج جديدة وتعزيز المعاهدات الثنائية وتكمل بنهج إقليمي لتعزيز المبادرات الوطنية.
- ضمان قدر أكبر من الاتساق بين سياسات وقواعد الاستثمار الإقليمية والثنائية والمحلية.
- تعزيز دور جامعة الدول العربية في الدعم التكامل الاقتصادي العربي، وعلى وجه الخصوص، اتفاقية الاستثمار المعدلة المعدل، والتي تنص على أهمية إنشاء أجهزة تعمل على تنفيذ الاتفاقية، وتعمل على نشر المعلومات المتعلقة بالاستثمار، وتعزيز أهداف الاتفاقية، وتفسر المواد الخاصة بها، كما أثار المشاركون بعض المخاوف بشأن الأحكام الموضوعية للاتفاقية. وذكروا أيضا أن ضعف التنفيذ قد أثرت سلبا على أثر اتفاق 1980 م.
- تعزيز دور الأمانة العامة للجامعة العربية في تنفيذ التأشيرة الموحدة لرجال الأعمال العرب. ووضع اللمسات الأخيرة في صياغة الاتفاقية مع الدول العربية.

الجلسة الثانية: نحو إنشاء منطقة استثمار عربية:

في اطار تناول تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في بناء التكامل الاستثماري الإقليمي، لاحظ المشاركون أن اتفاقية الاستثمار الشامل للاسيان (ACIA):

- كان تتمحور حول أربع ركائز، أي حماية، وتسهيل وتعزيز والتحرير.
- تكمن مبادئها في تحرير قطاعات الاستثمار والشفافية من قوانين الاستثمار وحماية المستثمرين والاستثمار، وآليات واضحة لتسوية المنازعات، والمعاملة التفضيلية والمعاملة بالمثل بين الدول الأعضاء في الرابطة.
- ينص على تعريف واضح للاستثمار والمستثمرين ؛
- تحتضن أفضل الممارسات الدولية ويسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الآسيان.

وناقش المشاركون أيضا اقتراح إنشاء المنطقة العربية للاستثمار، والتي تم عرضها على جدول اعمال القمة العربية (الكويت 2014) في هذا السياق، لاحظوا:

- الأساس المنطقي لإنشاء منطقة حرة عربية للاستثمار، والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار بين الدول العربية.
- نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لأنها تتبع من تحليل شامل والذي سلط الضوء على الحاجة إلى توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص.

جلسة 3 – الطريق إلى الأمام

خلال هذه الدورة لتبادل الأفكار قام المشاركين:

- أعربوا عن قلقهم بشأن بعض الأحكام غير الواضحة من اتفاقية الاستثمار الجامعة العربية المعدلة (على سبيل المثال تعريف الاستثمار / المستثمرين، معاملة الدولة الأكثر رعاية، وآليات تسوية المنازعات، ونقل الأموال) التي قد تترك الكثير من المجال للتفسير من قبل المحكمين في حالة المنازعات .
- التساؤل حول ما اذا كان الاتفاق المعدل يحقق التوازن الصحيح بين الحقوق والواجبات بين الدول والمستثمرين.
- مناقشة كيفية ضمان التنفيذ الفعال.
- أوصت بأن تشريعات الاستثمار المحلية تدعوا الى إعادة النظر نحو مزيد من المواءمة؛
- هناك حاجة لتقييم الاستثمارات الثنائية القائمة قبل اجراء مفاوضات جديدة.

واقترح بعض المشاركين إلى:

- النظر في تحديث وتحسين الاتفاق المعدل لتوضيح بعض التعديلات بهدف تعد بمثابة الأساس لإطلاق منطقة استثمارية الحرة العربية الكبرى.
- النظر في تبسيط إجراءات الاستثمار، والحد من الروتين وزيادة الشفافية؛
- النظر في الاستثمار في مشاريع النقل والبنية التحتية للاتصالات وكذلك في التعليم والانتاج لما لها من تأثير على الابتكار والإبداع.

ودعا المشاركون إلى دعم OECD:

- تقييم اتفاقية الاستثمار الجامعة العربية المعدلة وتوضيح نطاقها ومضمونها من خلال المقارنة مع غيرها من الاتفاقات الإقليمية القائمة ذات الصلة بالاستثمار (لا سيما ACIA)؛ ودراسة تفاعلاتها مع أطر الاستثمار الوطني والإقليمي القائمة؛
- تقييم وتحليل المحتوى وتأثير الاتفاقات المتعلقة بالاستثمار الثنائية والإقليمية والدولية القائمة؛
- للحفاظ على حوار السياسات بشأن التكامل الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- تقديم أنشطة بناء القدرات لمعالجة قضايا محددة تتصل بالتكامل الاقتصادي والاستثمار العربي (على سبيل المثال دورة تدريبية حول أحكام حماية الاستثمارات الأساسية في اتفاقات الاستثمار الدولية)

ملاحظات ختامية

- أكد الدكتور النسور على ضرورة قيام الدول الأعضاء في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة الحوار حول قضايا الاستثمار والتكامل الإقليمي. وكرر أيضا عن تقديره تجاه OECD وسيدا على دعمهم.
- أشارت السيدة نيكولا الهرماني على أن حوار السياسات بشأن التكامل الاستثمار الإقليمي قد نضجت وأن OECD مستعدة لمواصلة تيسير هذه العملية من خلال بناء القدرات وحوار السياسات. وسلطت

الضوء على أهمية إشراك القطاع الخاص عند معالجة قضايا الاستثمار. وأخيرا، أشارت إلى أن الفريق العامل بمنطقة الشرق الأوسط بالمنظمة حول السياسات وتشجيع الاستثمار يوفر منتدى آخر للمناقشة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن سياسات الاستثمار والترويج.

• أكدت السيدة مارجريتا ديفيدسون-عبدلي دعم سيدا لبرنامج الاستثمار في الشرق الأوسط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشجعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإجراء تحليل للآثار المترتبة على الاتفاقية المعدلة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعربت عن اعتقادها بأن اتفاقات التجارة والاستثمار الإقليمية القوية تلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.